مجلة: تطوير العلوم الاجتماعية ISSN: 1112-9212
مخبر استراتيجيات الوقاية ومكافحة المخدرات- جامعة الجلفة. الجزائر مجلد: 10 عدد: 01 2017

هجرة الشباب العربي ومشكلات الإندماج الواعي التحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية " الاتحاد الأوروبي نموذجا"فرنسا،ألمانيا ،هولندا

إسلام عبد الله عبد الغني غانم
دكتور بمركز البحوث والدراسات الاجتماعية والأفريقية
تحت التأسيس" الإسكندرية

الملخص:

تركز الدراسة على دراسة هجرة الشباب العربي ومشكلات الإندماج الواعي وعرض التحديات والحلول الرسمية وغير الرسمية "ذلك من خلال دراسة ثلاث دول من دول الاتحاد الأوروبي نموذجا"فرنسا،ألمانيا ،هولندا" فعرضت الدراسة للمقصود بالإندماج الواعي،وللجهود الرسمية المبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الدراسة فرنسا ، ألمانيا ،هولندا ،و الجهود الغير رسمية المبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا ، ألمانيا ،هولندا،تناولت الدراسة المشكلات التي تعيق حدوث الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا،ألمانيا ،هولندا،ومن ثم عرضت الدراسة لأهم النتائج و التوصيات المقترحة من الدراسة

Abstract

The purpose of this research is to identify what is meant by conscious integration. And what is problems of conscious integration that Challenges the Arab youth migration and formal and informal solutions "European Union model" France, Germany, the Netherlands

أولاً : مقدمة الدراسة:

ارتبطت ظاهرة الهجرة بالإنسان منذ وجوده على ظهر الأرض،وكان لهذه الهجرات تأثيرا في المجتمع الذي خرجت منه والمجتمع الذي إنتهت إليه على حد سواء،كما كان لها دور إيجابي في عملية التنمية البشرية وجلب المنافع للدول الفقيرة والغنية،فقد عملت الهجرات على تدعيم النمو الاقتصادي العالمي وأسهمت في تطور الدول والمجتمعات،كما أغنت العديد من الثقافات والحضارات ، ورغم تباين حجم واتجاهات وآثار الهجرة عبر العصور المختلفة،إلا أنها في العصر الحديث وبصفة خاصة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية في منتصف القرن الماضي قد تميزت بالتزايد المستمر والإنتقائية الشديدة[1].

والملاحظ أن تلك الزيادات مستمرة في التزايد بطريقة مطردة ومتسارعة ففي احصائية للأمم المتحدة لعام 2005م، جاء فيها، أن عدد المهاجرين الدوليين 191 مليونا ، 115 مليون منهم يعيشون في بلدان متقدمة النمو و75 مليون في بلدان نامية،مما دفع

(1) ايمن الزهري ،التقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية ، ادارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة ،مصر،2014، ص3

الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الإعلان عن يوم 18 ديسمبر يوما دوليا للمهاجرين،ودعت الدول الأعضاء،وكذلك المنظمات الحكومية وغير الحكومية، إلى الاحتفال به بعدة طرق من بينها نشر معلومات عن حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين وتبادل الخبرات ووضع الإجراءات التي تكفل حماية تلك الحقوق[1]

هذا وتُعد المنطقة العربية من بين أهم المناطق المرسلة للهجرة خاصة فئه"الشباب" حيث تُشير بيانات البنك الدولي إلى أن هناك حوالي 18.1 مليون مهاجر من إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا عام 2010،بما يشكل حوالي 5.3 %من جملة سكان الإقليم، وتتصدر تلك الدول مصر والمغرب وفلسطين والعراق والجزائر واليمن وسوريا،والأردن،ولبنان قائمة الدول العربية من حيث الهجرة للخارج،حيث يتجه غالبية المهاجرين من تلك الدول40.2% إلى دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) و23.2 % إلى دول العالم المتقدم الأخرى، و1.2 %إلى دول نامية أخرى[2]

وحسب التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية لعام 2008م،فقد أرتفعت نسبة المهاجرين من أصحاب التعليم العالي من مجموع المهاجرين في العالم بما يزيد عن 50% خلال الخمس سنوات الفاصلة بين 1995–2000م،وأرتفع عددهم بذلك من 9,4 مليون إلى 19,7 مليون خلال نفس الفترة، وقدرت أعداد أصحاب مستوى التعليم العالي من العرب المغتربين في بعض بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حسب دراسة 2000م،على النحو الآتي:من الجزائر 215350،ومن البحرين، 3022،ومن مصر 147835، ومن العراق83472، ومن الأردن 26639،ومن الكويت 16636،ومن لبنان 110690،ومن ليبيا 15541،ومن المغرب 207243، ومن عُمان 1017،ومن فلسطين 6581،ومن قطر 1468،ومن السعودية 12345،ومن سوريا43896،ومن تونس 68192،ومن الإمارات 3496،ومن اليمن 6303[3]،أي ما يعادل 15% من خريجي مختلف الجامعات والمعاهد العليا العربية من ذوي التخصصات المختلفة[4]

هذا وقد بلغ عدد المهاجرون العرب المقيمون بصورة قانونية في دول الاتحاد الأوروبي إلى ما يزيد عددهم عن خمسة ملايين مهاجر[5]،وبسبب هذه الزيادة الكبيرة لأعداد الشباب العربي المهاجر إلى الغرب،وزيادة أعداد اللاجئين من العرب والمسلمون من جهة أخري والتي قد تفوق أحياناً قدرة الدول المضيفة على التحمل مما أدَّى إلى وجود العديد من المشاكل التي تحيط بالمهاجر العربي وأحد هذه المشاكل الكبيرة ما سيتناولة الباحث بالدراسة في هذا البحث.

([1])http://www.pfcmc.com/ar/events/migrantsday/background.shtml

(2) ايمن الزهري ا،لتقرير الاقليمي للهجرة الدولية العربية، مرجع سابق،ص22

(3)محمد كحط عبيد الربيعي،عادات التلقي لدى المهاجرين للقنوات الفضائية العربية "المهاجرين العرب في السويد أنموذجا _داسة ميدانية ،الاكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ،الدنمارك ، 2011،ص77

(4) غيتا ج. حوراني،"إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان،مجلة الدفاع الوطني ،العدد 62 ، 2007 ص2

([5]) خالد الوحيشي،هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية، مجلة إضافات ،العدد11،2010م ص2.

ثانيا:مشكلة الدراسة:

تَستَلهِمُ الدراسة إشكاليتها من مشكلة موجوده اكْتَسَبَتْ أبعاداً عميقة وخطيرة في الدول الأوروبية بصفة خاصة والمجتمعات الغربية بصفة عامة وهي مشكلة اندماج الشباب العربي المهاجر،خاصة أنه بلغ إجمالي عدد المهاجرين العرب في عام 2009"أي قبل الثوارت،والانقلابات"،نحو 13 مليونًا ،ويتركز نحو 10 ملايين منهم في أوروبا والولايات المتحدة،وتشير التقارير المتعلقة بالهجرة العربية الخارجية في العقدين الأخيرين إلى أن هجرة الشباب هي الأعلى من هجرة الفئات العمرية الأخرى،إذ يشكل الشباب ممن هم دون سن الخامسة والثلاثين نحو ثلاثة أرباع المهاجرين،بينما يشكل من هم دون سن الخامسة وعشرين نحو خمسين في المئة منهم،وهي تقديرات تتفاوت من بلد لبلد أخر.

هذا تعد قضية الإندماج "الواعي" من المسائل المهمة التي تشغل المهاجر العربي والموطن الجديد على حد سواء ،فمع وجود الكثير من المشكلات التي تعيق حدوث الإندماج الواعي للشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي من ناحية ورغبة بعض الدول في حدوث الإنصهار الكامل للمهاجرين الجدد داخل بوتقة الثقافة القائمة،من ناحية قد أدي إلى وجود مشكلة في الإندماج في المجتمع الجديد ولذا فإن الباحث قد حدد مشكلة الدراسة بدراسة المشكلات التي تعيق حدوث الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي"فرنسا، ألمانيا،هولندا،والتعرف على الجهود الرسمية المبذولة لتحقيق الإندماج الواعي،والجهود غير الرسمية المبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي.

ثالثا:فرضيات البحث

تتر كز فرضيات البحث في النقاط الأساسية التالية:

- توجد جهود رسمية مبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في الاتحاد الأوروبي فرنسا، ألمانيا،هولندا
- توجد جهود غير رسمية مبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دوال الاتحاد الأوروبي فرنسا،ألمانيا ،هولندا
- توجد مشكلات تعيق حدوث الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول االاتحاد الأوروبي فرنسا،ألمانيا،هولندا

رابعا:أهداف الدراسة

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف التالية :

1- التعرف على المقصود بالإندماج الواعي

2 - التعرف على الجهود الرسمية المبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي

3-الوقوف على الجهود الغير رسمية المبذولة لتحقيق الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا ، ألمانيا ،هولندا

4-التعرف على المشكلات التي تعيق حدوث الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا،ألمانيا ،هولندا

خامسا: أهمية الدراسة واسباب اختيارها

أهمية الدراسة يتمثل في :

الأهمية النظرية :

1- ندرة البحوث والدراسات التي تناولت موضوع الدراسة

2-توجه هذه الدراسة أنظار الباحثين إلي مجال بحثي جديد في دراسة الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا،ألمانيا ،هولندا

"3-تقديم المعلومات الواقعية والمعارف المتصلة بمفهوم الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا ،ألمانيا ،هولندا، توضيح الجهود الرسمية والجهود الغير رسمية التي تبذل من أجل الوصول إلى الإندماج الواعي

الأهمية العملية للدراسة :

تمثل تلك الأهمية في إسهام نتائج الدراسة في طرح أفكار تساعد في تعزيز الإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا ،ألمانيا،هولندا

أسباب اختيار الدراسة:

من أسباب اختيار هذا الموضوع التالي:

1- الحاجة لفهم واقع الجهود الرسمية والجهود الغير رسمية المبذولة لتحقيق االإندماج الواعي لدي الشباب العربي في دول الاتحاد الأوروبي فرنسا،ألمانيا،هولندا نموذجا

2- وجود مفاهيم معاصرة خاطئة حول الإندماج الواعي،تحتاج إلى تصحيح عبر إيضاح المفهوم الصحيح لها.

3- الحاجة إلى التأكيد على تحقيق الإندماج الواعي من الأصول المهمة التي تحمي المجتمعات من الضعف وتمدها بالقوة والاعتزاز

سادسا : منهج الدراسة:

يعد أختيار المنهج المناسب من أهم العناصر المساعدة على إنجاز البحوث العلمية،خاصة أنها الطريقة المتبعة للإجابة على تلك الأسئلة التي تثيرها الإشكالية،بالإضافة إلى كونها الطريقة التي يسلكها العقل في دراسة أي علم من العلوم[1]وعلية فإن الباحث أعتمد على المنهج الوصفي التحليلي،والمنهج المقارن في الدراسة .

سابعاً:مفهومات الدراسة

أولاً:الإندماج في اللغة

دَمَجَ يدمُج دُموجاً"،بمعنى "دخل في الشيء واستحكم فيه،يقال مثلا "اندمج الشيء وادّمج"،أي " دخل في الشيء واستحكم فيه" وأدمج كلامه أتى به محكما جيّد السّبك[2]،ودمج الدال:والميم والجيم اصل واحد،يدل على الانطواء والستر،يقال ادمجت الحبل إذا

(1) عبد الفتاح مراد، موسوعة البحث العلمي وأعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، دار الفكر والقانون ،مصر،1995،ص1269

(2) إبراهيم أنيس ،واخرون،المعجم الوسيط ،الجزء الاول ،طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي، قطر، 1985،ص 295

أدرجته وأحكمت فتله[1]،ويقول جبران مسعود في مادة "دمج": دمج الشيء في الشيء دخل فيه و استحكم، أما المنجد في اللغة والإعلام في مادة "دَمَجَ": دمج دموجا في الشيء:دخل فيهِ واستحكم، والأمر استقام دمجه في الشيء أدخله فيه[2].

والإندماج من الفعل الثلاثي دمج دموجا في الشيء دخل فيه والفعل المزيد هو: أدمج يدمج الشيء في الثوب فيه،وتدامج القوم على فعل الشيء أو فعل ما يمكن فعله،أي تعاونوا عليه،وتظافرت جهودهم من حيث القيام به،وأدمج الأمر أحكمه،وأدمج كلامه أتى به محكما [3]

- الإندماج في الاصطلح

يتم التفرقة بين الإندماج والدمج حيث يطلق المصطلح الأول على العمليات الإدارية أما الثاني(الدمج) فيطلق على العمليات التي تتم بناءعلى تدخل سياسي أو تنظيمي من الجهات الرقابية[4] .

ويختلف الدمج عن الإندماج من النّاحية اللّغويّة فأدمج على وزن أفعل يفيد التّعدّية أي أن المدمج وقع عليه فعل الفاعل أو قل إنّه سيق إلى الإدماج سوقا،أي بقوة خارجة عن إرادته[5]،كما ويختلف تعريف الإندماج ،أو الدمج تبعاً لطبيعة العلم الذي يستخدم فيه المصطلح ومن ذلك :

- الإندماج البسيكولوجي:

وهو نّوع من الإندماج يعبّر عنه في علم النّفس الإجتماعيّ "Intégration psychologique" بالتّجاذبات والتفاعلات والميول بين مختلف أعضاء مجموعة معيّنة،بحيث تبدو هذه المجموعة في تكاملها أو تناسقها "كوحدة نفسية جسميّة لاتتجزأ [6]

- الإندماج في علم الإدارة:

يُعرف الإندماج بأنه التحام منظمتين أو أكثر التحاماً يؤدي إلى زوالها معاً وإنتقال جميع أموالها إلى منظمة جديدة، أو زوال أحدهما فقط وإنتقال جميع أموالها إلى المنظمة الأُخرى،وعادة يكون هذا الكيان أقوى من الشركتين قبل الإندماج [7]

ويعرف الإندماج من الناحية التعاقدية بزوال الشخصية المعنوية للمنظمة أوالمنظمات المندمجة دون الإشارة إلى فناء هذه المنظمات، ويعرف الإندماج في علم الإدارة بأنه عقد بمقتضاه تتفق منظمتان أو أكثر على وضع جميع المساهمين وجميع

(1)أحمد بن فارس ابن زكريا،مقاييس اللغة ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ،الجزء الثاني ،دار مكتب الاعلام الاسلامي،ايران ،1402 ص299

(2)لويس معلوف اليسوعي، المنجد في اللغة والإعلام،الطبعة السابعة عشر،دار المشرق لبنان، 1986،ص224.

(3)مجمع اللغة العربية، "المجمع الوسيط"، الجزء الأول، القاهرة،1960،ص295

(4)حسن يوسف فهمي، الإنتماء للوطن وتعزيزه بالضوابط الشرعية،بدون ناشر،مصر ،2013،ص8

(5)نور الدين بن بلقاسم، الإدماج والإندماج المفهوم والدّلالات والشروط الموضوعية،المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي تونس ،2014،ص6

(6)سهيل إدريس،المنهل، ترجمة صبحي الصالح ،الطبعة التاسعة، دار الآداب ،لبنان،1986،ص 561

(7) رشيد عريوة،أساليب وطرق اندماج الشركات "دراسة مالية ومحاسبية،جامعة الحاج لخضر باتانة، الجزائر ،2010،ص2

الأموال معاً في إطار منظمة واحدة،مع زوال الشخصية المعنوية لكل من المنظمات المدمجة وقيام شخصية واحدة هي شخصية المنظمة الجديدة أو مع بقاء الشخصية المعنوية للمنظمة الدامجة أو المنظمات الأخرى [1]

- **الإندماج الإجتماعيّ**

وهو الذي يتكامل فيه أعضاء المجموعة الواحدة من حيث الوظائف التي يؤدونها لبعضهم بعضا،مثلهم في ذلك مثل تكامل أعضاء الجسد السّليم في أداء وظائفها،وبعبارة أخرى فإنّ الإندماج الإجتماعي هو "تماثل وآتساق في الفكر والعمل بين المواطنين"[2] ويكتسب مفهوم الإندماج الاجتماعي معنى السيرورة Processus التي تُمكِّن الأفرَاد من الانصهار في مجتمعاتهم،أفقيا بتمثّل قيمها،وعاداتها،وأنماط عيشها،وعموديا باكتساب هوية سياسية تعزز إنتسابهم لمؤسسة الدولة،وتوطّد ولاءهم لها[3]،ويتميز الإندماج الاجتماعى عن الإدماج الاجتماعى في أن الإندماج يكون برغبة ذاتية من المندمج،بحيث تجعله هذه الرّغبة سرعان ما ينسجم مع النسيج الاجتماعي والثقافي،اما في حالات الإدماج فيكون على ثلاثة حالات هي الإدماج الكامل Intégration Complet ، والإدماج النّسبيintégration proportionnelle،والإدماج المظهريIntégration incomplet [4]،أو ما يعرف بالإدماج الشكلى وهو ما يعاني منه شباب المهاجرين،خاصه وأن كثيرا ما يتم محاولة دمجهم شكليا أو مظهريا دون مراعى لخصوصيتهم الثقافية أو الدينية.

وقد حددت الأمم المتحدة علامات الإندماج الجيد بعدد من النقاط هي البروز والاعتبار وهو أن يأخذ واضعو السياسات بعين الاعتبار أهتمامات المرء واحتياجاته، النفاذ إلى التفاعلات الاجتماعية، وكذلك الحقوق والتي تشمل على الحق بالتصرّف والمطالبة والحق بالاختلاف،"في الهوية"،وحق النفاذ إلى الخدمات الاجتماعية المتاحة وذات الجودة "السكن، التعليم،النقل،الرعاية الصحية،..... إلخ"،والحق في العمل،وحق المشاركة في الحياة الثقافية ،وحق الإستفادة من الموارد الاجتماعية والمالية [5]

- **الفرق بين الإندماج الإجتماعيّ Integration sociale والدمج الوطني National merger**:يقصد بالدمج الوطني العملية التي يتم من خلالها تعزيز الولاء الوطني ليعلو على كافه الولاءات الفرعية الأخري في المجتمع [6]،ويعرفها Karl w deutsch بأنها عملية تنمية الشعور بالولاء الوطني أو الهوية الواحدة التي تنصهر في إطار الولاءات الفرعية الأخرى، وبمعني أخر هي عمل نقل الوعي والولاء الخاص بالأفراد من بؤرة التركيز على الجوانب الذاتية المتعلقة بمجتمعاتهم المحلي، إلى بؤرة أوسع نطاقا تتعلق بالمجتمع الكلى[7]

---

(1) عمر محمد حامد،الاحتكار والمنافسة غير المشروعة،دار النهضة العربية ،مصر ،2009،ص97

(2) سهيل إدريس، المنهل،ترجمة صبحي الصالح ،الطبعة التاسعة،مرجع سابق، ص 561

(3) امحمد مالكي،الإندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير ،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر ،2013،ص5

(4) نور الدين بن بلقاسم، الإدماج والإندماج المفهوم والدّلالات والشروط الموضوعية، مرجع سابق،ص8

(5)سيدريك شقير، الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي ،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة،لبنان ،2013،ص8

(6) أحمد الزروق محمد الرشيد،مشكلة الإندماج الوطني في أوغندة ،المكتب العربي للمعرفة ،مصر،2015،ص20

(7) أحمد الزروق محمد الرشيد،مشكلة الإندماج الوطني في أوغندة،المرجع السابق،ص20

فيما عرفت منظمة الهجرة الدولية "IOM" الإندماج بأنه يتعلق بعملية ذات اتجاهين للتكيف المتبادل بين المهاجرين والمجتمعات المستقبلة[1]،أي أن الإندماج يعني الإبتعاد عن الإنعزالية،والقيام بسلوكيات إيجابية والمساهمة في الحياة العامة الاجتماعية والسياسية والثقافية في البلد الذي أختاره للعيش فيه

ويتضح الفرق بين الدمج الوطني National merger والإندماج المجتمعي Integration sociale من خلال أن الدمج الوطني يقوم على كافة أركان ومجالات الدولة،المجال الإجتماعي والإقتصادي والسياسي،بينما الإندماج الإجتماعي غالبا ما يكون محصور ومرتبطا بمفهوم الإنقاد من التهميش المجتمعي،أو يقصد به الفئات المهمشة المهاجرة حديثا بينما الدمج الوطني شمولي متكامل

سابعا:الدراسات السابقة

إن مراجعة أدبيات أي بحث تعد الخطوة الأولى في التخطيط لمشروع بحث جديد وأصيل،وهي "خطوة مهمة وحاسمة،من شأنها أن تمد الباحث بأساليب أثبت عمقها باحثون سابقون"[2]،وعلى هذا فسيعرض الباحث لهذة الدراسات على النحو التالي:

الدراسة الأولى:

اسم الباحث: حميد الهاشمي

تاريخ ومكان النشر:العراق،2012

عنوان الدراسة: العراقيون في هولندا"نحو صياغة اطار نظري في الإندماج الاجتماعي للمهاجرين"

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على الإندماج الاجتماعي في أدبيات علم الاجتماع، والتعرف على المهاجرون العرب وإشكالية الإندماج الاجتماعي في البلدان الغربية ودراسة "العراقيون في هولندا أنموذجا"،والتعرف على العوامل المساعدة على الإندماج الاجتماعي ومؤشراته المختلفة.

نتائج الدراسة:

تناولت هذه الدراسة إشكالية الإندماج الاجتماعي للجالية العراقية المهاجرة إلى هولندا،كنموذج للجاليات العربية المهاجرة إلى البلدان الغربية،وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج التي منها ما يلي:

- أجماع 90% من المبحوثين على أن تعلم اللغة يساعد على الإندماج الاجتماعي
- ظهر عزوف كبير لدى أبناء الجالية العراقية عن الإنتماء إلى أحزاب سياسية هولندية،وأن 3 % فقط من المبحوثين عزم على الإنتماء إلى الاحزاب وقد تمثلت هذه الأحزاب بحزب اليسار الأخضر GL،والحزب الاجتماعيSP ،وحزب العملPvd A ،في حين أبدى باقي أفراد العينة 97 % عدم رغبتهم بالإنتماء إلى أي حزب هولندي.

---

(1) سامي الشريف، دور الإعلام العربي في تفعيل الإندماج ،الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات مصر ، 2008،ص3

(2) إسلام عبد الله عبد الغني غانم،ورقة بعنوان" دور الحكم الراشد في التصدي للمهددات الداخلية " الرسول محمد صلى الله عليه وسلم نموذجا وقدوة" ضمن مؤتمر الحكم الراشد وأثره في تحقيق النهوض الحضاري المؤتمر الثالث لمنتدي كوالالمبور المنعقد بالسودان 17/18/19 نوفمبر 2016،ص5

– إتضح ضعف نسبة حضور المهاجرين العراقيين للنشاطات الثقافية والاجتماعية التي تقيمهاالجهات الهولندية،حيث لم تتعدى نسبة الحضور هذه عن 19 % فقط

– إن نصف المهاجرين العراقيين إلى هولندا 51.5 %،ليس لديهم إلمام تام بالقوانين والأعراف الهولندية،في مقابل 34% فقط لديهم علم واطلاع على القوانين.

الدراسة الثانية:

اسم الباحث: إسلام عبد الله عبد الغني غانم

تاريخ ومكان النشر: University of London– United Kingdom، 2016/4/28

عنوان الدراسة: The role of anthropology in tackling Unprecedented issues related to societal and psychological maters "Unprecedented Issues

أهداف الدراسة

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور علم الأنثروبولوجيا في التصدي لنوازل الأوضاع الاجتماعية والنفسية،والتعرف على المقصود بمفهوم الدور،والوقوف على دور علم الأنثروبولوجيا في التصدي للأحداث المستجدة بالنسبة للمهاجرين ومعرفة مجالات الاستفادة من علم الأنثروبولوجيا في التصدي للأحداث المستجدة التي يمكن الإستفادة منها

نتائج الدراسة:

هدفت الدراسة على الوقوف على أحد الفئات المهمة في عملية الإدماج الواعي والفعال للمهاجرين في مجتمع المهجر وهو الدور الذي يلعبه علماء الأنثروبولوجيا في التصدي لنوازل الأوضاع الاجتماعية والنفسية التي قد تعوق عملية الإندماج الواعي والفعال المطلوب،وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج منها أن للرواد المسلمون دورا بارزا في تأصيل الدراسات الأنثروبولوجية والاثنوجرافية الميدانية التي تناولت النوازل،وأن ابن خلدون مؤسس علم الاجتماع،هو وأبن بطوطة من أشهر علماء علم الاجتماع والأنثروبولوجيا على الإطلاق الذين تصدوا بالدراسة للنوازل.

وأن رغم أن الهجرات العربية والإسلامية قد بدأت مبكرا جدا،إلا أنها تواجة صعوبات عديدة،وأن الأنثروبولوجيا ما تزال تحتاج إلى تفعيل دورها والإعتراف بها من قبل المسئولين وصناع القرار.

مقدمة

تنوعت جهود الاتحاد الأوروبي في تنشيط المواطنة الفعالة ومن تلك الإجراءات القيام بإجراء مبادرة من أجل تنشيط المواطنة الفعالة حيث دعي المجلس الأوروبي والمفوضية الأوروبية في عام 2005 لتطوير وتنشيط ممارسة المواطنة الفعالة والإندماج الاجتماعي،والدعوي للتعاون بين المنظمات المختلفة لجمع البيانات ذات الصلة.

بالإضافة إلى الدعوي لعقد الاجتماعات والندوات الخاصة بتنشيط ممارسة المواطنة الفعالة،ومن تلك المؤتمرات مؤتمر" العمل من أجل الموطنة النشطة " والذي أعلن فية عن نتائج مشروع وطني حول المواطنة النشطة من أجل الديموقراطية والذي هدف إلى رصد نجاح سياسات التعليم والتدريب في تفعيل وتنشيط المواطنة،وكذلك تكوين فهم أكثر عمقا للعلاقة بين تعلم المواطنة النشطة "الفعالة "والممارسة الفعلية،وقد خلص المؤتمر إلى أن المواطنة الفعالة تعني المشاركة في المجتمع المدني،وفي الحياة السياسية ،

والحصول على حقوق المواطنة من خلال توفير فرص التعليم "الرسمي وغير الرسمي "التي تحدث في مراحل دورة الحياة[1]، واِعْتِبارٌ أن هدف تعزيز المواطنة الفعالة "النشطة" واحدا من الأهداف الرئيسية لنظام التعليم في الدول الأوروبية[2]

وكذلك عمل الاتحاد الأوروبي إلى وضع الإستراتيجيات الخاصة بتعزيز وترسيخ قيم المواطنة والإندماج المجتمعي ومن تلك الإستراتيجيات،إستراتيجية الشباب 2010–2018 التي تهدف إلى تعزيز المواطنة الفعالة ولاندماج الاجتماعي بين الشباب باعتبارة واحدا من الأهداف الرئيسية، بالإضافة إلى الآهتمام بالأنشطة الغير رسمية التي تؤدي إلى الإندماج الاجتماعي الفعال[3].

ومن جهود الاتحاد الأوروبي في مجال تعزيز وترسيخ قيم المواطنة قيام ثلث بلدان الاتحاد الأوروبي بأطلق برامج وطنية تدريبية تشجيعية للطلابه وتشجيع مشاركة الاباء في إدارة المدارس وتشجيع مهاراتهم في قيم المواطنة الفعالة بالإضافة إلى قيام كل دولة من دول الاتحاد الأوروبي بدور هام في ترسيخ قيم المواطنة والعمل على تعزيز الإندماج ومن تلك الجهود ما يلي.

أولاً : فرنسا:

وهي جمهورية دستورية ذات نظام مركزي وبرلماني ذي نزعة رئاسية وتعد عضو هام ومؤسس للاتحاد الأوروبي ،يبلغ عدد سكانها لعام 2010 حوالي 62 مليون نسمة تبعا لتقرير منظمه الصحة العالمية،الخاص بالأمراض غير السارية 2011[4]،وهي تقع في أوروبا الغربية،ولغتها الرسمية هي الفرنسية وعملتها اليورو.

وهي دولة متنوعة الدينات حيث بلغ عدد المسيحيين الكاثوليك سنة 2006 حوالي 65% من سكان فرنسا،وبلغ عدد اللادينيين 25%،فيما اِحْتَلَّ المسلمون المرتبة الثالثة حيث يشكلون 6% من سكان فرنسا،وبلغت الديانة اليهوديه 1% فقط ،وكذلك البوذيون حوالي 1%.

ورغم أن الفرنسية هي اللغة السائدة في فرنسا،منذ القانون الدستوري لسنة 1992،الإ أنه مع ذلك توجد في فرنسا 75 لهجة ولغة بإحتساب لغات المهاجرين واللغات المنطوقة في الأراضي الفرنسية بالإضافة إلى اللغات المحلية الأساسة المتوزعة على أنحاء الدولة مثل لغة بشكنشية ولغة كورسية ولغة بريتانية ولغة قسطانية[5].

ووجود هذا التنوع الديني واللغوي والعرقي في الجمهورية الفرنسيه عمل على أن تبذل الدولة جهود لترسيخ المواطنة في المجتمع الفرنسي وتمثل ذلك في ما يلي:

([1])Bryony Hoskins, working towards indicators for Active Citizenship, Ispra: CRELL 31Vol,N 38,(2006)p.9

([2])Council of EU the concrete future objectives of education and training systems. http://eur-lex.europa.eu/

([3])Council Resolution of 27 November 2009 on a renewed framework for European cooperation in the youth field (2010-2018) (Official Journal C 311, 19.12.2009, pp. 1-11)

([4])http://who.int/nmh/countries/fra_ar.pdf

([5])https://ar.wikipedia.org/2016

أولاً : جهود المؤسسات الرسمية"الدستوريه،والقانونية"

تمثلت تلك الجهود في عدد من القوانين التي أنصبت على صون الحريات والعمل على ترسيخ الإندماج والمواطنة في فرنسا ومن ذلك:

- ما نصت علية التشريعات والدساتير الفرنسية المتعاقبة بدأ من دستور عام 1958 وحتى آخر التعديلات التي طرأت عليه في 23 جويلية سنة 2008والذي ورد فية في مادتة الأولـى ما يقوي المواطنة ويرسخ الإندماج حيث نصت المادة على أن الجمهورية الفرنسية جمهورية غير قابلة للتجزئة،علمانية ديمقراطية،تكفل المساواة بين جميع المواطنين أمام القانون دون تمييز في الأصل أو العرق أو الدين،وتحترم جميع المعتقدات.
- وحرص المشرع الفرنسي على النص على ما يقوي الوحدة الوطنية والإندماج ،فنصت الفقرة الثانية من المادة الثالثة من الدستور على أن لا يحق لأي فئة من الشعب أو أي فرد أن يدعي لنفسه حق ممارسة السيادة الوطنية،وكذلك نصها على حرية ممارسه الحقوق المدينة والسياسية لكافة المواطنين ففى الفقرة الرابعة من المادة الثالثه نصت على أن يحق لجميع المواطنين الفرنسيين من الجنسين،ممن بلغوا السن القانوني ويتمتعون بالحقوق المدينة والسياسية،الانتخاب وفقاً للشروط المنصوص عليها في القانون.
- وتكفل الدستور في الفقرة الثانية من المادة الرابعة منه صون حريات التعبير حيث نصت الفقرة على أن "تكفل القوانين حق التعبير عن الآراء المختلفة والمشاركة العادلة للأحزاب والجماعات السياسية في الحياة الديمقراطية للأمة"

ومن المساعي التي قامت بها فرنسا لترسيخ قيم المواطنة إصدارها إعلان حقوق الإنسان والمواطن،وهو الإعلان الذي أصدرته الجمعية التأسيسية الوطنية في 26 آب/أغسطس 1789،والذي يعتبر وثيقة حقوق من وثائق الثورة الفرنسية الأساسية وتُعرَّف فيها الحقوق الفردية والجماعية للأمة[1]،والذي يتكون من 17مادة تصب جميعا في اتجاه تعزيز المواطنة،والعمل على ترسيخ الوحدة الوطنية ومن ذلك ما ورد في المادة الأولى من الإعلان من أن يولد الناس ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق،ويمكن أن تستند الفروق الاجتماعية فقط إلى اعتبارا الصالح العام،وما ورد في المادة الثانية من لإعلان من أن الهدف من كل مجتمع سياسي هو المحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان والحقوق التي لا تسقط بالتقادم وهذه الحقوق هي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الظلم

ووضحت المادة السادسة من القانون سواسية المواطنون فيما بينهم في الحقوق والواجبات بما يؤدي إلى تحقيق المواطنة الصالحة والإنتماءالوطني فنصت المادة على أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة،وأن جميع المواطنين يملكون الحق في المشاركة شخصيا أو عبر ممثليهم في وضعه،وأن يجب أن يكون القانون واحدا بالنسبة إلى الجميع سواء كان يحمي أم يعاقب،وأن يحق للمواطنين باعتبارهم سواسية في نظر القانون شغل كافة المناصب العليا والمواقع والوظائف العامة وفق لقدراتهم ودون تمييز آخر سوى على فضائلهم ومواهبهم[2].

([1])https://www.constituteproject.org/constitution/France_2008.pdf?lang=ar
([2])http://www.conseilconstitutionnel.fr/conseilconstitutionnel/root/bank_mm/arabe/constitution_arabe.pdf

وبالإضافة إلى تلك القوانين التي ترسخ من قيم المواطنة في فرنسا فأن الدولة عمدت إلى توسيع وتنويع أساليب تنمية وتعزيز قيم المواطنة ومن هذه الأساليب ما يلي :

أولا : تطوير مناهج تربية المواطنة لتعمل على تنمية قيم المواطنة وأركانها مثل المساواة والحقوق والواجبات والديموقراطية،وأن يتم التركيز على طلاب المرحلة الثانوية من خلال مقررات التربية الاجتماعية والمدنية والقانونية .

ثانيا : توثيق التواصل بين مختلف الاتجاهات في المجتمع الفرنسي وتعميق الحورات الفكرية "خاصة فيما يتعلق بقضايا المواطنة النشطة،والوحدة الوطنية "

ثالثا : إصدار المزيد من التشريعات والقوانين التي توضح حقوق ووجبات المواطن الفرنسي ومن ذلك اصدار ميثاق حقوق وواجبات المواطن الفرنسي بتاريخ 16 جوان 2011 الذي تعرض فية المشرع الفرنسي للهجرة والإندماج في المجتمع الفرنسي

جهود المؤسسات الغير الرسمية

تتميز دول الاتحاد الأوروبي كافة على أن مجتمعاتها المدنية تعمل على الإسهام والمشاركة بدرجات متفاوته في الجهود المبزولة للوصول إلى الإندماج المجتمعي في المجتمع،وتمثل ذلك في فرنسا في عدد من المحاور منها:

- اصطفاف المؤسسات الغير الرسمية مع المهاجرين الجدد والمعمشين،والمنادي باحترام حقوقهم وعدم التميز في التعامل معهم، وأحدث تلك الجهود تضح في قضية في كاليه،وهي بلدة ساحلية في أعلى الساحل الشمالي لفرنسا والتي شهدت أحداث عنف عقب إندفاع وتدفق المهاجرين إليها أدت إلى انتهاكات واسعة النطاق لحقوق الإنسان،وهو ما دفع تلك المؤسسات على حمايتهم ودعوة المسؤولين في المدينة،وأوروبا بصفة عامة،لاحترام حقوق مجتمعات المهاجرين والإعتراف بنضالاتهم[1] .

- وجود أفراد يدافعون عن الحقوق السياسية للمهاجرين العرب ومن ذلك Arthur Paecht رئيس مجلس إدارة معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية الذي يري أنه عندما يتمكن أول قادم مولود في الخارج من أبوين أجنبيين،وصل إلى البلاد دون أن يتحدث كلمة فرنسية واحدة من أن يصبح نائبا لرئيس الجمعية الوطنية،أومستشارًا عاما،أوعمدة لمدينة كبرى،فإنه ربما يمكننا أن نتصور أنه يوجد أخيرًا نموذج فعال للاندماج على الطريقة الفرنسية[2]

- وجود العديد من المؤسسات غير الحكومية من أمثال أتحاد المنظمات الإسلامية في فرنسا[3]،و مسجد ايفري كوركورون،والمراكز الثقافي التابع له[4]،وتلك المراكز كان لها دور في تسهيل عملية الإندماج في المجتمع الفرنسي بالإضافة إلى التصدي لمحاولات زرع الإنشقاق في المجتمع الفرنسي بين المهاجرين والموطنين الاصليين ومن ذلك الدعوي لعدم استخدام الشعارات الدينية في الدعاية الانتخابية.

([1])ألكسندرا جروليموند، حقوق الاحتجاج، تقييم الوضع فى كاليه،الشبكة الدولية للحقوق والتنمية سويسرا،2014، ص1

(2) جون لوي فيل، يوروميد للهجرة 2،وحدة الإدارة العامة للمعونة الأوربية للتنمية والتعاون،جامعة ساسكس المملكة المنحدة،2012 ص199

([3])http://www.uoif-o nline.com

([4])http://www.mosquee-evry.fr/modules/news/

المعوقات :

- رغم أن الدول الاوروبية قد تبنت سياسات رسمية تقر بالتعدد الثقافي فيها أَلَا أن فرنسا تعتبر الِاسْتِثْناءُ الرئيس في هذا الجانب خاصة وإنها قد أبقت على مفهوم استيعاب المهاجرين في الثقافة الفرنسية بدل الإعتراف بالتعدد الثقافي[1]
- استخدام خطاب إعلامي غير مهني ومؤجج للمشاعر ضد ما هو إسلامي أو عربي ومتبني لأطروحة هنتنجون"صراع الحضارات[2]،وكذلك استخدام وسائل الإعلام الفرنسي لبعض المفاهيم الإسلامي لتوضيح الصورة النمطية التي وردت وأستغلت بشكل مغاير للواقع في الصحف الفرنسية الرئيسية الثلاث في فرنسا،وهي الليبراسيون ،والفيجارو،ولموند
- وجود خلط لدي بعض الفرنسين بين الإسلام وأفعال بعض مدعي الإنتماء إلية من أعمال شغب أو التورط في الجرائم،..... الخ
- تبني بعض الفرنسين صور نمطية عن الإسلام والمسلمين المهاجرين وتلك الصور هي أولاً تصور الإسلام كدين عنيف ودين رجعي يعجز عن تحديث نفسة لمواكبة الحضارة،بالإضافة إلى اعتبار أنه دين مضهد للمراه [3].
- أن الجيل الثاني من المهاجرين العرب أكثر عرضة للحوادث العنصرية بكل أنواعها من" سوء المعاملة والإعتداء والقتل" بالمقارنة مع أي أقلية أخرى[4]
- حدوث بعض المستجدات الحادثة في المجتمع الفرنسي،مثل الظهور المفاجئ " لإزمة ضواحي فرنسا 2005 " والتي اعتبرها" DIDIER FASSIN" "في مقاله له باسم Riots in France and 2006 silent anthropologists" بأنها نازلة اجتماعية ونفسيه لم تدرس من علماء الأنثروبولوجين الفرنسيين،ولم ينتبه لإمكانية حدوثها [5]
- أن عملية الحصول على الجنسية بعد عقد لقاء خاص مع المتقدم يطلق علية " لقاء الإندماج " يتم فيه التأكد من تمكن المتقدم من اللغة الفرنسية،بالإضافة إلى تشبعه بقيم الجمهورية" العلمانية "وثقافة البلد،ومن ثم التوقيع على ميثاق المواطنة،يري الباحث أنه يجعل عملية الإندماج عملية إجرائيه ورقية،وأن لا مجال لمقارنتها بفكرة العقد الاجتماعي لاوجست كونت.
- تعرض المهاجرين لما يعرف باسم "إظهار مميزات الجماعة"،والذي تعد من أكبر عوائق الإندماج في المجتمع الفرنسي الأن أمام محاولات السلطات ومراكز البحوث لإعادة إدماج المهاجرين والمواطنين في المنظومة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية

---

(1) هشام نعمة فياض،هجرة العمالة من المغرب إلى اوربا "هولندا نموذجا "دراسة تحليلة مقارنة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،قطر ،2011) ص66

(2)سعاد مطر، بناء الحدث في الخطاب الاعلامي الفرنسي، جامعة زايد ،الإمارات العربية المتحدة ، 2015، ص108

(3)إسلام عبد الله عبد الغني غانم ،"أهمية النهوض بالعمل الدعوي في المجتمعات غير الإسلامية" ،مجلة مركز البحوث والدراسات الافريقية والاجتماعية ، 2016،ص12

([4])Neil MacMaster "Colonial Migrants and Racism: Algerians in France, 1900-1962, (New York, Macmillan Press, 1997), p. 1-15

([5])Islam Abdullah Ghanem "The role of anthropology in tackling Unprecedented issues related to societal and psychological matters "Unprecedented Issues"(United Kingdom, University of London,2016),p.9

الفرنسية،نظرا لأن الإعلام الفرنسي يركز على نقاط الاختلاف بين المواطنين الفرنسيين من أصول أجنبية وباقي الفرنسيين،بطريقة تتشكل معها صورة إقصائية للأجانب وكأنهم غير فرنسيين.

- تكوين تجمعات هامشيه للمهاجرين والمهمشين ويحدث ذلك بسبب إرتفاع أثمان المساكن،مما يضطر الكثير من العائلات المهاجرة إلى الخروج من باريس"والمدن الكبري"والإنتقال إلى ضواحي المدن التي غدا بعضها أشبة بـ الغيتو [1]،حيث الأغلبية الساحقة من السكان هي من الأجانب المنعزلين عن السكان الفرنسيين،مع ما يولده هذا المزيد من الشعور بالغبن والقهر والإهمال من قبل الدولة،بالإضافة إلى الصعوبات الاقتصادية التي يعاني منها أغلبية المهاجرين مما يضعف من عملية الإندماج الاجتماعي
- تقوم سياسة الهجرة الفرنسية على مبدأ توقُّع اندماج المهاجرين اندماجاً تاما في المجتمع الفرنسي[2]،وهو الأمر المجحف في حق الأقليات الإثنية الأخري لأنه لا يشجع على التسامح والتنوُّع والإندماج،ولأنة لا يسمح للمهاجرين والفئات لإثنية بالمحافظة على هوياتهم الثقافية.بل أنه يهدف إلى استيعاب المهاجرين في الثقافة الفرنسية بدل الإعتراف بالتعدد الثقافي،وكذلك الإستمرار في سياسية التهوين من أشكال التمييز التي تمارس في فرنسا،أو انكارة في بعض الحالات هو الذي يهدد الإنسجام الاجتماعي

ثانيا : ألمانيا

ألمانيا هي جمهورية اتحادية ديموقراطية،وعضو في الاتحاد الأوروبي،تبلغ مساحتها 357.021 كلم مربع وبلغ عدد سكانها تبعاً لأحصائيات عام 2010، 82 مليون نسمة [3]،ويشكل الألمان91% من السكان في حين يشكل المهاجرون نسبة تقارب 9% من السكان، ويقارب عددهم 7.3 مليون نسمة،ويقدر المكتب الفيدرالي الألماني للإحصاء أن ما تقدر نسبة 30%من السكان هم أبناء لأحد الوالدين المولودين خارج ألمانيا.

وفي عام 2009 بلغت نسبة السكان الذين لديهم جذور مهاجرة20%،وهي أعلى نسبة مسجلة منذ 1945،فقد احتل المركز الأول الألمان ذوا الأصول التركيه بحوالي2.5 مليون،وتأتي بعدها الأصول الإيطالية بحوالي 776,000 ثم البولندية بحوالي 687,000[4].

ويتضح من أحصائية أعداد المهاجرين وتقسيمات المجموعات الإثنية لعام 2010 التنوع الإثني الكبير الموجود في ألمانيا حيث بلغت نسبة الألمان من الأصول الجرمانية 80.7% من سكان البلاد،وبلغ الألمان من أصول بولندية 2.0%،فيما بلغ نسبة الألمان من الاصول الشرق اوسطيه 5.2 %،و 4.0%من أصول تركية،و 1.2% من أصول مغاربية وباقي الدول العربية،فيما بلغت

(1) ميشال أبونجم، "فرنسا: الجيل الثالث للمهاجرين العرب غير الصورة.. والإندماج يظل مشكلة"، جريدة الشرق الاوسط ،بتاريخ 5 فبراير 2005،ص2

(2) تقرير الدوحة عن الهجرة،تحالف الحضارات، الاجتماع الثاني للمجموعة الرفيعة المستوى ،قطر،،شباط/فبراير ٢٠٠٦ -٢٦،ص9

([3])http://ec.europa.eu/eurostat/tgm/table.do?tab=table&language=en&pcode=tps00001&tableSelection=1&footnotes=yes&labeling=labels&plugin=1

([4])https://ar.wikipedia.org/2016

نسبة الألمان من أصول اسيويه 2%،وأحتل الألمان من أصول إفريقية المركز الأخير بنسبة 1% من مجموع سكان ألمانيا،وبلغ عدد المهاجرين إلى ألمانيا عام 2014 رقما قياسيا حيث بلغ عددهم 1,7 مليون مهاجر تبعا لاحصائية كوميرسانت[1]

وتعتبر بذلك الدولة الأكثر عدداً وكثافة بالسكان في دول الإتحاد الأوروبي وهي أيضاً ثالث أكبر دولة من حيث عدد المهاجرين إليها[2]،حيث ادرج صندوق الأمم المتحدة للسكان،ألمانيا بالمرتبة الثالثة لأكبر الدول التي تستضيف المهاجرين في العالم،أي حوالي 5% أو 10 مليون من مجمل ال 191 مليون مهاجر في العالم[3]

وتنوعت الديانات الموجدوده في ألمانيا من المسيحية التي هي أكبر ديانة حيث بلغ معتنقيها في عام 2007 ما يفدر 63% ويشكل البروتستانت نسبة 32.3% منهم،بينما يشكل الكاثوليك 31% [4]،وأحتلت الديانة الإسلامية المرتبة الثانية بنسبة 5% ثم يأتي بعدها البوذية واليهودية بما يقرب200,000 نسمه[5]،فيما بلغ أعداد معتنقي الديانات غير السماوية أعدادا غير بسيطة حيث بلغت أعداد معتنقي الهندوسية 90,000 والسيخ 75,000نسمة

جهود ألمانيا لترسيخ المواطنة في المجتمع

تمهيد:

بسبب هذا التنوع العرقي الكبير الموجود في ألمانيا،وبسبب انكماش النمو الديمغرافي وإرتفاع معدل الأعمار [6]مما يشكل معضلة كبيرة على المدى الطويل أمام الألمان،وحاجة ألمانيا لإستقبال أعدد كبيرة من المهاجرين سنويا فأن الدولة قد بذلت جهود لترسيخ المواطنة في المجتمع ومن ذلك ما يلي

أولا :النصوص الدستورية والتشريعية

نص القانون الأساسي لجمهورية ألمانيا الاتحادية الصادر بتاريخ 23 ايار 1949 والمعدل بموجوب قانون صدر بتاريخ 26 تموز 2002 على العديد من المواد التي ترسخ المواطنة وتحترم حريات المهاجرين ومن ذلك ما يلي :

نصت المادة الأولى من الدستور من الفصل الأول " الحقوق الأساسية " على أن كرامة الإنسان غير قابلة للمساس بها،فاحترامها وحمايتها يمثلان واجباً إلزامياً على جميع سلطات الدولة،ونصت الفقرة الثانية من المادة الأولى من الدستور على أن يؤمن الشعب الألماني بعدم المساس والإخلال بحقوق الإنسان كقاعدة أساسية للتعايش ضمن أي مجموعة بشرية، وللسلام والعدالة في العالم.

(1) فاطمة سعد محمد ابو عجل ،دور الإعلام في الإندماج النفسي والاجتماعي للمهاجرين العرب ،جامعه الكويت الكويت،2015 ص72

([2])http://www.migrationpolicy.org/programs/migration-data-hub
([3])https://www.unfpa.org/news?ID=294&filterListType=
([4]). http://www.ekd.de/statistik/mitglieder.html
([5])http://web.archive.org/web/20080124090425/http://www.euro islam.info/pages/germany.html
([6])http://dw.com/p/CfFD

فيما وضحت الماد الثانية من القانون قواعد المواطنة الصالحة حيث تضمنت المادة الثانية النص على أهمية الحرية العامة في التصرف،والحرية الشخصية والحق في الحياة حيث نصت على أن لكل فرد الحق في حرية بلورة شخصيته طالما أنه لايمس بحقوق الآخرين ولايخل بالأنظمة الدستورية أوينتهك قوانين التقاليد والأعراف.

ونصت الفقرة الثانية من المادة على حقوق الأفراد حيث نصت على أن" لكل شخص الحق في العيش وعدم التعرض للإيذاء الجسدي،وأن حرية الفرد غير قابلة للمساس بها،ولايجوز التدخل في هذه الحقوق إلا بموجب القانون".

فيما نصت المادة الثالثة على أهمية المساوة التي تعتبر أكبر أركان المواطنة والإندماج المجتمعي في المجتمع حيث نصت المادة على أن كل البشر سواسية أمام القانون،وأن الرجال والنساء متساوون في الحقوق،وعلى الدولة أن تشجع التطبيق الحقيقي للمساواة بين النساء والرجال وتسعى جاهدةً لإزالة أي غبن قائم في هذا المجال.

ومن أهم دعائم الإندماج السليم ما نصت عليه الفقرة الثالثة من التشريع من أن لايجوز التمييز أو إلحاق الغبن بأحد بسبب جنسه ،أو منبته،أو عرقه،أو لغته،أو وطنه،أو أصله،أوعقيدته،أو أورؤيته الدينية أوالسياسية،ولايجوز إلحاق الغبن بأحد بسب أفة فيه كما شدد الدستور ألماني على حرية العقيدة والضمير والإيمان في المادة الرابعة منه،فيما نصت المادة الخامسة منه على حقوق حرية الرأي وأن لكل إنسان الحق في التعبير عن رأيه ونشره بالكلمة والكتابة والصورة،وأن له الحق في تحصيل معرفته من المصادر المفتوحة للعامة دون إعاقة.

ومن القوانين الدستورية الداعمة للمواطنة ودعم الاندمج ما نصت علية المادة 33 من الدستور حيث نصت على أن تتساوى حقوق المواطنة وواجبتها لأي فرد ألماني في أية ولاية،وأن لكل ألماني حق الوصول بالمساواة مع غيره إلى أي وظيفة عامة تتلائم مع مؤهلاته وكفاءاته وقدراته المهنية،وأنه لايتوقف التمتع بالحقوق المدنية والحقوق المواطنة وفُرص الوصول إلى الوظائف العامة والحقوق المكتسبة من الوظائف العامة على العقيدة الدينية للشخص المعني بذلك،وأنه لايجوز إلحاق الغبن بأي أحد بسبب انتمائه أو عدم انتمائه لعقيدة أو فلسفة حياتيه معينة

ثانيا : الأسرة وترسيخ المواطنة

رغم أن الأسرة الممتدة بالمفهوم الأنثروبولوجي أخذة في الإختفاء التام من ألمانيا الاتحادية الإ أن الأسرة النواة تعمل على ترسيخ قيم المواطنة الفعالة في المجتمع الألماني بالإضافة إلي دعم الحكومة الألمانية لجهود الأسر، فقد نص الدستور على أهمية المحافظة على دور الأسرة وتدعيمها ومساندتها ومن ذلك ما ورد في المادة السادسة من الدستور من أن" تقع الشؤون الزوجية والعائلية تحت حماية خاصة من قبل نظام الدولة،وعلى أن رعاية الأطفال وتربيتهم هما الحق الطبيعي للأبوين،ومن أول الواجبات الملقاة على عاتقهما،وأن مؤسسات الدولة تحرص على العمل طبقاً لذلك.

كما لم يغفل المشرع مشكلات الأبناء غير الشرعين ومشكلات ادماجهم في المجتمع حيث نصت الفقرة الخامسة من المادة على أن يجب من خلال سن القوانين توفير الشروط المتكافئة ليتمكن الأطفال غير الشرعيين من"قبولهم"في المجتمع والتمتع بمكانتهم في المجتمع كغيرهم من الأطفال الشرعيين.

وأخير فأن كانت ألمانيا الاتحادية قد رعت وأهتمت بالمؤسسة التربويه الغير رسمية ودورها الفعال في ترسيخ قيم المواطنة،والادماج في المجتمع،فإنها أولت المؤسسات التربوية أهمية بالغة لدورها الهام في قضية المواطنة والإندماج وتمثل ذلك في مايلي:

ثالثا : المدارس

تعد المدارس من أهم المؤسسات التربوية الرسمية التي تعمل على تنشئه الأفراد وترسيخ قيم المواطنة المجتمعية الفعالة ولذا فقد نصت المادة السابعة من الدستور على أن تقع كافة الشؤون المدرسية تحت إشراف الدولة،وأن لأولياء أمر الطفل الحق باتخاذ القرار فيما يتعلق بمشاركة طفلهم في دروس الدين،وعلى أن يكون درس الدين في المدارس الحكومية،مادة تعليمية نظامية دون المساس بحق الدولة الإشرافي،كما يتم تقديم دروس الدين بشكلٍ يتوافق مع القواعد الأساسية للجالية الدينية المعنية ،وأن لايجوز إلزام أي مدرس أن يعطي دروساً في الدين ضد إرادته.

وحرصا على ادماج المهاجرين والمحافظة كذلك على هويتهم الثقافية فقد نصت باقي المادة السبعة كذلك على أنة ينبغي أن يكون الحق في إنشاء مدارس خاصة مضموناً،وأن يتطلب إنشاء المدارس الخاصة كبديل للمدارس الحكومية موافقة الدولة ويتم أتباع القوانين السائدة في الولاية،وأنه يتم منح الموافقة إذا كان مستوى الأهداف التعليمية للمدرسة الخاصة ومرافقها والكفاءة العلمية لدى مدرسيها لايقل عن مستوى مثيلاتها من المدارس الحكومية،وعلى أن لاتعمل على تمييز الطلاب تبعاً لقدر ما يملك والديهم،وهو الأمر الذي يره الباحث نوعا من الفهم والترسيخ السليم لموجبات الإندماج الواعي.

رابعا : المؤتمرات السنوية للإندماج

عملت الحكومة الألمانية على تشجيع الإندماج في المجتمع الألماني وذلك من خلال عقد أجتمعات سنوية يشارك فيها ممثلون عن كافة الفئات الاجتماعية المعنية بالإندماج،بما فيها جمعيات ومؤسسات المهاجرين أنفسهم.

بالإضافة إلى رعاية الدولة لمؤتمر الإسلام في ألمانيا،ووضع استراتيجيات لعملية الإندماج في المجتمع ومن ذلك "خطة العمل الوطنية الإندماج " التي هي نتاج للعمل المشترك بين الدولة والمجتمع المدني،وبهذه الخطة بدأت الحكومة الألمانية مرحلة جديدة في سياسة الإندماج،والتي تميزت بوضع أهداف سياسية للاندماج قابلة للقياس والمراجعة.

ومن ثمرات هذه المؤتمرات خططت الحكومات لجذب المواطنين ذوي الأصول المهاجرة إلى التقدم لشغر وظائف في القطاع الحكومي،ذلك القطاع الذي يندر فيه وجود مهاجرين سواءعلى المستوى الاتحادي أو على مستوى الولايات.

ومن أهم النقاط التي توضح إلْتِزام الحكومة برغبتها بعملية الإندماج في نظر الباحث هو الإعتراف بالشهادات المهنية المتحصلة في الخارج بدءاً من إبريل/ نيسان 2012،وهو ما يري الباحث يفتح الباب أمام ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الإندماج " الواعي عند الشباب العربي،خاصة وأن هذا القرار يعمل على ادماج المهاجرين في سوق العمل الألماني.

5 – دور لإعلام الألماني في أحداث الإندماج

تعد المؤسسات الإعلامية من أهم المؤسسات التي يقع على عاتقها تسهيل خطواط الإندماج في المجتمع الألماني كما أنها تعمل على تعزيز مدي اندماج المهاجر من خلال برامجها المتنوعة التي عملت على عدم تقديم صور مشوه عن المهاجرين بل عمدت على إيضاح المساواة بين المهاجر والمواطن الألماني[1]

(1) فاطمة سعد محمد ابو عجل ،دور الإعلام في الإندماج النفسي والاجتماعي للمهاجرين العرب ،مرجع سابق،ص72

كما أهتمت وسائل الإعلام الألماني بقضايا المهاجرين كافة وفي مقدمتها الموضوعات الاجتماعية،ثم الموضوعات المتعلقة بالشؤون الاقتصاديه للمهاجرين ثم الموضوعات الخاصة بالشؤن السياسية .....الخ [1]

6- دورات الإندماج

وهي الدورات التي تحدث تحت إشراف وزارة التربية والتعليم،هذا وتتضمن دورة الإندماج بشكل عام دورة لغة تعادل600 ساعة دراسية،ودورة توجيهية تعادل60 ساعة دراسية،وتتألف دورات اللغة من مستويات مختلفة تحتوي كل منها على 100 ساعة دراسية ،بالإضافة إلى تعلم طرق التعامل مع السلطات والأحاديث مع الجيران وزملاء العمل وكتابة الرسائل وتعبئة الإستمارات،أما الدورة التوجيهية فتستهدف مد المهاجر بمعلومات عن الحياة في ألمانيا ومعرفة القواعد الحقوقية والثقافية والتاريخية الحديثة للبلد[2].

الجهود الغير الرسمية للاندماج :

1- الحملات الوطنية الغير رسمية التي تهدف إلى تعزيز الإندماج والمهمة في ترسيخ قيم المواطنة ومن تلك الحملات الهامة حملة "إمض في طريقك" لمؤسسة "دويتشلاند شتيفتونج انتيجراتسيون" المعنية بشئون الإندماج والتي تأسست في عام 2008 وتتخذ من برلين مقرا دائما لها،والتي شارك فيها أندية كرة القدم في الدوري الألماني في الأسبوع الثالث حيث تدخلت كل الأندية عن الإعلانات المعتادة المكتوبة على قمصان لاعبيها ليكتب عليها عبارة "إمض في طريقك" من أجل الترويج لعملية الإندماج ، وهي المبادرة التي تلقى دعما من المستشارة الألمانية ميركل.

2- الحملات الوطنية الغير رسمية لإنشاء مراكز أبحاث متخصصة بدراسة الجاليات المسلمة في ألمانيا.

3- وجود بعض الاتحادات ومنها الاتحاد الإسلامي الليبرالي الذي يعد جمعية مسجلة تمثل الاتجاهات الليبرالية المعتدلة لفهم الإسلام السائد في أوروبا،والذي يتيح لكل المواطنين منتدى يهتم بالقيم الإسلامية،ويناقش مسائل ومفاهيم متعلقة بتعدد الأديان والمجتمع[3]،والجمعية الخيرية ذات المنفعة العامة التي تعمل على دعم التعددية والحوار،والمشاركة في التوصل إلى حل للمشكلات الاجتماعية [4]وجمعية اتحاد المراكز الإسلامية وهي عبارة عن جمعية خيرية ذات منفعة عامة،تهتم بالرعاية الدينية والاجتماعية والثقافية للمسلمين في ألمانيا،ويضم الاتحاد في عضويته حوالي 300 مسجد مستقل وجمعية تعليمية مستقلة في مختلف أنحاء ألمانيا[5].

وتوجد كذلك العديد من المراكز المستقلة التي تتبع الجاليات المسلمة مثل مؤسسة الاتحاد التركي الإسلامي للوقف الديني (DITIB) التي تضم حوالي 900 تجمع محلي في مختلف أنحاء ألمانيا،والتي تسعى إلى تأمين المكان المناسب للمسلمين والمسلمات لممارسة طقوسهم الدينية،إضافة إلى لعبها دور مهم في مجال التوطين والإندماج في المجتمع،بالإضافة إلى نشاطها في المجالات الاجتماعية والثقافية والرياضية وتقديمها دورات تعليمية متنوعة[6]

(1) فاطمة سعد محمد ابو عجل ،دور الإعلام في الإندماج النفسي والاجتماعي للمهاجرين العرب،المرجع السابق،ص72
([2])www.bamf.de
([3])http://www.lib-ev.de/
([4])http://muslimische-stimmen.de/
([5])http://www.vikz.de/
([6])http://www.ditib.de/

كما أن الحكومة الألمانية قد تكفلت في بعض الأحيان بنفسها أنشاء تلك المراكز ومثالا على ذلك افتتاح كل من جامعة مونستر (شمال الراين وستفاليا) وجامعة أوسنابروك (ساكسونيا السفلى) الذي يعد أكبر مركز مشترك للدراسات الإسلامية في مونستر أوسنابروك في ألمانيا،والذي يتم فيه تدريب وتأهيل مدرسي التربية الإسلامية والباحثين في العلوم الإسلامية والأئمة.

4- وجود جمعيات للمجتمع المدني تعمل على دعم المهاجرين وتسهيل وتسريع عمليه اندماجهم في المجتمع ا الألماني ومن ذلك الجمعيات جمعية موروس 14الموجودة في منطقة روليبرغ في شمال حيّ نويكولن في ألمانيا[1]

5- عقد المؤمترات الخاصة التي تساعد على حل قضايا المسلمين ،ومن تلك المؤتمرات المؤتمر الإسلامي الألماني الذي يجمع الكثير من أطياف الجاليات الإسلامية والتي من ابرز انجزاتها فرض نقاش حول إمكانية تدريس مادة الدين الإسلامي في المدارس الألمانية ووضع دراسة حول "حياة المسلمين في ألمانيا" إضافة إلى مشاريع تدريس ائمة في الجامعات الألمانية وتأهيل الائمة المسلمين لغوياً ومعرفياً لكي يكونوا على معرفة وإطلاع أوسع على ثقافة وتاريخ ألمانيا.

معوقات الإندماج في ألمانيا

- من معوقات الإندماج في ألمانيا عدم وجود وزارة للاندماج على الرغم من أن ولايات اتحادية داخل ألمانيا قد سبقتها إلى ذلك منها ولاية بادن فوتنبرغ،أو مثل تلك الولايات التي أنشأت دوائر خاصة بالإندماج في إحدى الوزارات،مثلما فعلت ولايات ساكسونيا السفلى وشمال الراين ويستفاليا وهيسن وراينلاند بفالتس[2].

- ظهور بعض الأحزاب المتطرفة في ألمانيا،بالإضافة إلى تنامي وتمتد بعض الحركات العنصرية المتطرفة مثل حركة بغيدا PEGIDA في ولايات ألمانيا عدة.

- وجود بعض المواقف الغير مسئولة التي تصدر عن الساسة الألمان مثل الموقف من كلمة رئيس الدولة الألمانية كريستيان فولف حيث أن كلماته الايجابية لقيت إستياء من الكثيرين في الطبقة السياسية في ألمانيا،عندما تحدث في خطابه الأول،عن أن الإسلام جزء من ألمانيا،وكان وزير الداخلية، فريدرش،من الذين تصدوا للرئيس حيث قال بأنه "لا يوجد دليل تاريخي على أن الإسلام كان يوما ما جزء من الثقافة الألمانية[3].

- أن هناك إنتقادات يمكن توجيهها إلى المؤتمر الإسلامي الألماني الذي يجمع الكثير من أطياف الجاليات الإسلامية وذلك لعدم تواصل بعضها مع شرائح واسعة من المسلمين،وخصوصاً الشباب منه

- وجود تعدد اختصاصات للمؤسسات المسؤولة في قضايا الإندماج وهو ما يسبب نوع من عدم الفهم من خلال تشتت الاختصاصات فالدائرة الاتحادية للهجرة واللجوء،التابعة لوزارة الداخلية،مسؤولة عن دورات اللغة والإندماج،والتأهيل والعمل من اختصاص وزارة العمل،أما الإقامة فهي من اختصاص وزارة الخارجية،وعلاوة على ذلك فهناك مفوض شؤون الإندماج في الحكومة الألمانية،وأن كان منصبه شكليا.

([1])http://www.morus14.de/images/content/downloads/sonstiges/2015/morus14_english.pdf
([2])http://www.dw.com/ar
([3])Ibtisam Azem, Arab and Muslim Communities in Germany between Assimilation and Prevention,(Beirut Jadaliyya Arab Studies Institute,2011)p.1-3

– أصرار بعض المسؤولين على المعالجة الأمنية الصرفة في كثير من القضايا الخصة بالأقلية المسلمة،ومن ذلك أصرار بعض الوزراء على تغليب الخطاب الأمني،وحرمان الآخر المسلم من إمكانية الإنتماء إلى الثقافة الألمانية والمجتمع الألماني ووضعة تحت المراقبة الثقافية ورهن إمكانات اندماجه بالخدمات التي يقدمها للأجهزة الأمنية.

– **ثالثا : هولندا**

هولندا احد دول الاتحاد الأوروبي وهي تتضم اثنتي عشر مقاطعة،وتقع شمال غرب أوروبا،وهولندا تتبع النظام الملكي الدستوري، واللغة السائدة التي يتحدث بها في هولندا هي الهولندية،وأن كان اختلف في اللهجات من منطقة إلى اخري فالمدن الرئيسية لكل منها لهجتها الحديثة،التي يمكن أن تعتبر لهجة اجتماعية،وهناك عدد قليل من الناس في المنطقة الواقعة شمال أمستردام ما زالوا يتحدثون اللهجة الأصلية للمقاطعة،الهولنديكية،وهذه اللهجة موجودة في الشمال،فولندام وماركن والمنطقة المحيطة هناك،غرب فريزلاند و Zaanstreek؛وفي الهامش الجنوبي الشرقي المطل على مقاطعات شمال برابنت وأوترخت، أما في الجنوب في جزيرة خوريه– أوفرفلاكيه فيتحدث السكان الزيلندية[1].

وبالإضافة إلى اللغة الهولندية توجد أيضاً بعض اللغات الإقليمية المعترف بها واللهجات المحلية بجانب الهولندية،ومن تلك اللغات اللغة الفريزية التي هي لغة رسمية مشتركة في مقاطعة فريزلان[2]،بالإضافة إلى دخول اللغات الحية في المناهج الدراسية للطلاب والتي ترتب على ذلك معرفة 89 ٪ من مجموع السكان باللغة الإنجليزية و70٪ ألمانية و29٪ فرنسية، و5٪ إسبانية[3].

وتتنوع في هولندا الديانات والمذاهب الدينية فحوالي 83% من سكان هولندا مسيحيين "بروتستانتية،وكاثوليك ،وأرثوذكسيون"،بالاضافة إلى البروتستانتية الكالفينيّة ،وتنتمي العائلة المالكة تقليديًا للكنيسة الكالفينية،فيما تفاوتت تقديرات نسبة المسلمين في هولندا فقدرت بأنها 4.4% [4]،وقدرتها بعض الإحصائيات ب5.8% [5] وبظرف النظر على الاختلافات في نسب المسلمين في هولندا فالمهم هو أن الديانة الإسلامية تحتل المرتبة الثانية بعد المسيحة في هولندا.

وتوجد نسبة قليله من معتنقي اليهودية في هولندا [6]بالاضافة لتواجد البوذيين،والهندوسين،والسيخ.ووجود البهائيين وطائفة المجوس الإيرانيين،وأعضاء لبعض الحركات الدينية الجديدة كحركة العصر الجديد الروحانية،وجماعة شهود يهوه،والديانة الإنسانية العلمانية، وكنيسة المورمون[7]

وتنوعت التركيبة السكنية في هولندا التي يقدر تعدادها بحوالي 16.785 مليون نسمة حسب تقديرات 2013[8]،حيث يشكل الهولنديون الأغلبية العظمى من سكان هولندا،بنسبة 80.9 % من السكان فيما احتل الهولندين من أصول أندونيسيه نسبة 2.4% ،وتساوي

(1)https://ar.wikipedia.org2016/
(2)http://taal.phileon.nl/fries.php
(3)http://ec.europa.eu/public_opinion/archives/ebs/ebs_243_en.pdf
(4)http://www.kwintessential.co.uk/resources/global-etiquette/netherlands.html
(5)https://www.cbs.nl/NR/rdonlyres/
(6)http://jewishhistoryamsterdam.com/the-jewish-history-of-amsterdam/
(7)http://www.thearda.com/newsearch.asp?searchterms=Netherlands&c=ABCDEFGHIJKLMNYZ
(8)http://statline.cbs.nl/StatWeb/publication/?VW=T&DM=SLEN&PA=37943eng&LA=EN

معهم الهولندين من أصول ألمانية بنسبة 2.4%،ومن ثم نسبة الهولندين من اصول تركية بنسبة 2.2% ،ثم الهولندين من السوريناميين بنسبة 2.0% ،فالهولندين العرب من اصول مغربية بنسبة 1.9% [1]

جهود هولندا في ترسيخ المواطنة :

اولاً "الجهود الرسمية :

دستوريا وتشريعا منذ دستور هولندا الصادر عام 1815 والذي مر بالعديد من التعديلاته لغاية عام 2008،نص المشرع الهولندي على الكثير من المواد التي تهدف إلى ترسيخ قيم المواطنة وتعزيز الإندماج في المجتمع الهولندي ومن ذلك المواد التشريعية :

- المادة الأولى التي تنص على أن تتم معاملة جميع الأشخاص في هولندا على قدم المساواة في ظروف متساوية،ولا يجوز على الإطلاق التمييز على أساس الدين أو المعتقد أو الرأي السياسي أو العرق أو الجنس أو على أي أساس آخر.
- وحرص المشرع الهولندي على المساوي في فرص الوظائف فنصت المادة الثالثة على أن يُعتبر جميع المواطنين الهولنديين مؤهلين على قدم المساواة للتعيين في مجال الخدمات والوظائف العامة.
- وأهتم المشرع الهولندي بصون حماية العبادة فنصت الفقرة الأولي من المادة السادسة على أن لكل إنسان الحق في إعتناق وممارسة دينه أو معتقده بحرية ،سواء بمفرده أو بالاشتراك مع غيره، دون الإخلال بمسؤوليته بموجب القانون
- كما اتَّفق المشرع الهولندي مع نظيره المشرع ألماني في التأكيد على حرية الآراء الفكرية حيث نصت الفقرة الأولى من المادة السابعة على أن لن يحتاج أي شخص لأي إذن مسبق لنشر أية أفكار أو آراء عن طريق الصحافة،مع عدم المساس بمسؤولية كل شخص بموجب القانون.
- ونصت المادة العشرون على أحد قيم تعزيز المواطنة الصالحة وهي العدالة حيث نصت على أن يتعين أن يكون من أهتمام السلطات تأمين وسائل العيش للسكان وتحقيق توزيع الثروة،وأنّة يتعين وضع القواعد المتعلقة باستحقاق الضمان الاجتماعي بموجب قانون صادر عن البرلمان،بالإضافة إلى النص على إن المواطنين الهولنديين المقيمين في هولندا ممن لا يستطيعون إعالة أنفسهم، لهم كل الحق في أن يتم تنظيم تقديم مساعدة لهم من السلطات بموجب قانون صادر عن البرلمان.

كما تسهم الدولة بعمل منشورات توجيهة تساعد على اندماج المهاجرون الجدد ومن تلك المنشورات ماتقوم بطباعته وزارة الشؤون الاجتماعية الهولندية والذي يستهدف توضيح عدد من النقاط منها :

الإجراءات الواجب القيام بها فور الدخول إلى هولندا،وأهمية تعلم اللغة الهولندية حيث فسرها المنشور بإن الإندماج الصحيح ، يَأْتِي مِن التعلم حول هولندا،و تعلم كيف يتعامل الهولندين مع بعضهم البعض.

([1])https://www.cbs.nl/NR/rdonlyres/CCD504EA-9D41-40C2-AE28-BFB0A51C2045/0/2005k3b15p096art.pdf

وبين المنشور الفترة التي يجب أن يتم فيها الإندماج في المجتمع الهولندي بثلاث سنوات بدأ من يوم حصوله على أوراق الإقامة ،وقد ربطها المشرع الهولندي بالقدرة على تعلم اللغة الهولندية والتحدث بها،وفي حالة كون الشخص لا يقرأ ولا يكتب " امي" فأن الفترة الممنوحة له تصبح خمس سنوات.

وقد وضع المنشور الخطواط الواجب إتبعها في حالة العمل،وعلى ما هو التصرف الصحيح ووالواجب اتباعة لو كان يتم استغلالهم من رب العمل وزارة الشغل والشؤون الإجتماعية[1]،وهو ما يري الباحث ترسيخ لسياسة المواطنه.

- ومن الأعمال الهامة التي يطلع بها البرلمان الهولندي في مجال الإندماج الواعي استدعائه بعض المسؤولين لسؤالهم حول أوضاع مشاكل الإندماج أو للنقاش حول العداء للأجانب في هولندا.

ومن الجهود الرسمية لتعزيز اندماج المهاجرين الإتفاقيات الدولية مع المغرب في مايو 1969،والتي نصت فية على بند خاص بالضمان الاجتماعي في عام 1970 [2]

كما تتميز هولندا، بإدراجها الشباب من الأقليات العرقية في برامج تأهيل مهني،مع دورات تدريبية محددة،تنظم في العادة من قبل السلطات المحلية التي تحاول الربط بين القطاع الاقتصادي وهيئات التأهيل،وقيام الدولة بعمل تدابير للتمييز الإيجابي(على أساس حصص نسبية) في مجال العمل [3].

ثانيا:الجهود غير الرسميه " الشعبية "

تنقسم الجهود غير الرسميه بدورها إلى قسمين هما الجهود غير الرسميه " الشعبية" من جانب المؤسسات غير الرسمية ،والجهود غير الرسميه " الشعبية" من جانب المهاجرين أنفسهم ويتمثل ذلك في :

- مساهمه الشباب العربي المهاجر في تشكيل واقع المجتمع الهولندي من كل جوانبه،مثل الكتاب المغاربة الذين يساهمون في مجال الكتابة الأدبية باللغة الهولندية،والمشاركة في ميادين الالعاب الجماعية والفردية على السواء،والتواجد بقوة في الميادين الرياضية ومن أبرز الأمثال الدالة على ذلك "تتويج أحد اللاعبين المغاربة كأحسن هداف في الدوري الهولندي الممتاز [4]

-المساهمة بقوة في الحياة السياسية والمدنية ومثالا على ذلك فوز أربعة نواب من أصول عربية وإسلامية في الإنتخابات البرلمانية لعام 2002

معوقات الإندماج في هولندا

- أن المشرع الهولندي أستثنى من امتحان الإندماج الذي عمل بة من عام 2006 مواطني الإتحاد الأوروبي والنرويج وأيسلندا وسويسرا وأستراليا واليابان وكندا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية والولايات المتحدة،والسوريناميون أيضاً يستثنون إن أثبتوا إتباعهم مرحلة التعليم الابتدائي باللغة الهولندية[5] وكأنه يستهدف فئه معينة للاختبار بعينها هي منطقة آسيا وأفريقيا ذات الأغلبية المسلمة.

([1])https://eures.praca.gov.pl/zal/warunki_zycia/holandia/Praca_pobyt_Holandia.pdf

(2) جون لوي فيل،يوروميد للهجرة 2، وحدة الإدارة العامة للمعونة الأوربية للتنمية والتعاون ،مرجع سابق،ص129

(3)جون لوي فيل،يوروميد للهجرة 2، وحدة الإدارة العامة للمعونة الأوربية للتنمية والتعاون ،مرجع سابق،ص207

(4) هشام نعمة فياض،هجرة العمالة من المغرب إلى اوربا "هولندا نموذجا "دراسة تحليلة مقارنة،مرجع سابق،ص64

([5])https://www.inburgeren.nl/Images/Arabic-Inburgeren-in-Nederland.pdf

- أن التقدم للامتحان يكلف 350 يورو للمرة الواحدة،إلى جانب تكاليف أخرى من أجل الاستعداد للامتحان،فالحكومة الهولندية تقدم منهاجاً تعليمياً بقيمة 64 يورو،وأحياناً تعطى دروس اللغة الهولندية مقابل رسم معين.
- طول فترة الإنتظار التي قد تطول إلى أكثر من ستة أشهر قبل التقدم للامتحان،بالإضافة إلى عمل الحكومة الهولندية لرفع مستوى الاختبار ليضم قسم "المحادثة باللغة الهولندية" والذي يجعل من الاختبار أكثر صعوبة [1].
- وجود الأعداد الكبيرة من المنظمات الخاصة بالمهاجرين مثل المنظمات الخاصة بالمغاربة والتي بلغ عددها 691 عام 1999،ورغم أن هذه المنظمات تساهم في الحفاظ على تقوية الترابط الاجتماعي بين المغاربة من خلال نشاطاتها المتنوعة،إلا أنها مقصورة على المغاربة،فهي تساهم في عزلتهم عن المجتمع المضيف[2]
- أن نسبة النجاح في امتحان المواطنة في هولندا في انخفاض حاد منذ نهاية عام 2012 بعد أن توقفت الحكومة عن تنظيم الأمر وتركت القرار لكل شخص حسب رغبته،حيث أشارت الإحصاءات إلى أن 17 بالمئة من أصل 10 آلاف شخص مطالب بتقديم الامتحان منذ عام 2013 تمكنو من النجاح[3]

وجود عدم فهم لبعض القضايا المتعلقة بالعادات والتقاليد الثقافية للأقليات المسلمة والمهاجرون الجدد والتي يتم علاجها بأسلوب خاطىء تماما،ومن ذلك معالجة مراكز الاستقبال للنساء اللواتي غادرن المنزل بسبب التعرض لعنف مثل مراكز الاستقبال التي أطلق عليها اسم دارنا أي منزلنا[4]

وأخيراً فأن مقارنة سياسة لاندماج في تلك الدول تخلص إلى ما يلي :

- رغم أن فرنسا تحتضن أكبر عدد من السكان المسلمين من بين دول الاتحاد الأوروبي، إذ تشير الإحصاءات الصادرة عن مركز الأبحاث "أورو – إسلام إنفو" أن هناك ما بين 3–5 مليون مسلم يعيشون في فرنسا،منهم نحو 2 مليون يحملون الجنسية الفرنسية، ألا إنها سعت جاهدة إلى أدماجهم التام في المجتمع الفرنسي،والقضاء التام على التعددية الثقافية،فيما ذهبت بعض الدول الأوروبية وخاصة ألمانيا،وهولندا إلى القبول الجزئي بالتعددية الثقافية.
- أن فرنسا حكومة وشعبا أقل الدول الأوروبية خاصة دول الدراسة "هولندا، و ألمانيا " بالإضافة إلى المملكة المتحدة قدرة على ترسيخ قيم المواطنة ،والعمل على صيانتها للمهاجرين من الشباب العربي،وقد عكس نلك الحقائق تقرير لهيومن رايتس عام 2012 بعنوان "جذر الإذلال"عدد فية عدد من تلك السلبيات منها "إن المعاملة القاسية من جانب المجتمع المحيط مازالت مشكلة تواجه المهاجرين في وطنهم الجديد،وأن الانتهاكات والتجاوزات تجاه المهاجرين في فرنسا تمثلت في أسلوب التحقق من الهوية التعسفى الذي يواجهه العديد من المهاجرين،وغالبا ما يكون على أساس تمييزى،وغالبا ما تستخدم الشرطة التصنيف العرقى لتحديد من توقفهم،كما اشتمل التقرير،على أن الاستجوابات غالبا لا تكون موثقة، وتتضمن الأعتداء البدني،والاقتحام والتفتيش التعسفي ، والاحتجاز الغير مقبول.

([1])https://www.inburgeren.nl/Images/Arabic-Inburgeren-in-Nederland.pdf

(2)هشام نعمة فياض،هجرة العمالة من المغرب إلى اوربا "هولندا نموذجا "دراسة تحليلة مقارنة،مرجع سابق،ص64

([3])http://www.hollandanews.com

(4)جون لوي فيل، يوروميد للهجرة 2،وحدة الإدارة العامة للمعونة الأوربية للتنمية والتعاون،مرجع سابق ،ص209

– أنه يتم استخدام قضية اندماج الشباب العربي والمهاجرين المسلمون عامة في المجتمع،كقضية مركزية في الحملات الانتخابية في فرنسا في حين أنة في هولندا وألمانيا تعتبر قضية الإندماج في المجتمع من أحد القضايا المهمة،كما أن هذا الاستخدام في فرنسا يكون بقصد تشويه صور المهاجرون العرب والمسلمون والتشيكك في قدرتهم على الإندماج وفي ذلك يذهب نيكولا ساركوزي الرئيس الاسبق لفرنسا لرفضه لـ"التعددية الثقافية"، منتقداً عدم قدرة المسلمين على الإندماج في المجتمع الفرنسي، في حين اقترح منافسه الاشتراكي " فرنسوا هولاند "العفو" عن المهاجرين غير الشرعيين والغالبية منهم مسلمة، بينما تعهدت المرشحة اليمنية ماري لو بان بالوقوف بوجه "أسلمة فرنسا[1]،ورغم خسارة اليمنين بقيادة ماري لو بان امام إيمانويل ماكرون في الانتخابات الرئاسية التي تمت عام 2017 ألا أن ذلك التوجه ما زال موجود بقوه في فرنسا.

–رغم قبول الملكة الهولندية للتعددية الثقافية إلاَّ أنّهَاعمدت إلى عقد امتحان اللغة الهولندية،أو ما يسمي امتحان المواطنة،وأيضا يسمى امتحان التجمع العائلي بالسفارة الهولندية في بلدان المهجر،وهو الاختبار الذي يتكون من ثلاثة أجزاءهي امتحان معرفة المجتمع الهولندي KNS ،امتحان القراءة Leesvaardigheid،وامتحان المحادثة Spreekvaaridgiheid،وهو بذلك يختلف عن شكل وجوهر لقاء المواطنة المعمول به في ألمانيا.

–اتفقت دول الدراسة فرنسا ،وهولندا،و ألمانيا في تنامي مظاهر العداء والعنصرية إتجاه الشباب العربي المهاجر بشكل عام ،والدين الإسلامي بشكل خاص،وأن كانت درجات العنصرية إتجاه العرب والمسلمون تتفاون من بلد إلى بلد آخر.

المعوقات العامة في الدول الأوروبية:

– يساهم تصاعد العنصرية في الإبطاء والحد من عملية الإندماج،حيث أصبح تدفق الكثير من المهاجرين الأجانب مصحوب بتوترارت اجتماعية خطرة في مختلف الدول الأوروبية،بسبب تشكيلة واسعة من العوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية السلبية تجاه الخارج[2] .

– ظهور بعض الشخصيات السياسية الأوروبية العنصرية ضد المهاجرين والدين الإسلامي من أمثال فورتاين الذي أسس حزب سمي "لائحة بيم فورتاين"الذي اشتهر بتصريحاته المندفعة والعنصرية ضد الإسلام وضد الجالية العربية والإسلامية،حيث دعا لشن ما أسماه بالحرب الباردة ضد الإسلام ووصف المسلمين بأنهم دائما يكذبون وأنه في حال وصوله للحكم سيمنعهم من دخول هولندا،ودعا لإلغاء المادة الأولى في الدستور الهولندي والتي تنص على المساواة بين المواطنين،ووصف الإسلام بأنه ثقافة متخلفة وكذلك غيرت فيلدرز Geert Wilders زعيم حزب الحرية اليميني،وعضو البرلمان الهولندي منذ عام1999لغاية 2006 ، والمعروف بمعادته للإسلام والهجرة،والذي أختير ثلاث مرات كافضل سياسي في هولندا

–تباين المواقف في الدول الغربية تجاه قضية الإندماج والهجرة من حيث المبدأ ما بين المستوي الرسمي والمستوي الشعبي حيث يلاحظ أن على المستوي القانوني لبعض الدول الغربية حرصت على رسم صورة مشرقة عن تكافؤ الفرص وفرص الإندماج الإ أن

(1)http://islamonline.net/927

(2)هشام نعمة فياض،هجرة العمالة من المغرب إلى اوربا "هولندا نموذجا " دراسة تحليلة مقارنة،مرجع سابق، ص66

في الواقع العملي وبعيدا عن هذه القوانين يعاني المهاجرين العرب خاصة من عده أشكال من التمييز والإقصاء في كل المجالات ،و تظهر تلك الصورة بشكل كبير في بعض الدول خاصة مثل فرنسا على سبيل المثال.

إمّا على المستوي الشعبي فيأخذ الرفض عدة صور منها ما هو عنيف وظاهر ومنها ما هو مستتر ومن الصعب إثباته وهو ما يري الباحث أكثر تنكيلاً وإيذاء للمهاجرين.

–سياسة التهديد والتخوين التي تصدر من بعض كبار السياسين في الدول الأوروبية مثل المشروع المقدم من الرئيس الفرنسي السابق ساركوزي الذي أعلن عنه 2010،والذي كان يلوح فية بإصدار قانون يجرد بموجبه الأجانب الحاصلين على الجنسية الفرنسية من جنسيتهم، إذا استهدفوا رجال الأمن وممثلي الدولة،أو عرضوا حياتهم للخطر" [1]

– تزايد النزعة البراجماتية pragmatism من مصدر القرار الأوروبي في العديد من القضايا الدولية العالمية،وظهور بعض السفسطوين الجدد كرموز تنويرة للمجتمعات الغربية ،الأمر الذي لايشجع الشباب العربي على الإندماج [2]

النتائج

– لا يعاني شباب المهاجرين بشكل عام من سوء فهم لمعني الإندماج في المجتمع الجديد،بالقدر الذي يريد البعض إظهاره والتأكيد علية.

– أن المشكلة الأكبر التي تعوق عمليات الإندماج " الواعي" هي من جانب بعض الحكومات الأوروبية

– من الأخطاء المسببة لعدم حدوث الإندماج الواعي وقوع الحكومات الأوروبية والمثقفون الأوربيون في اخطاء التعميم على كل ما هو مسلم أو عربي على أنه ارهابي.

– أن رغم مرور العشرات من السنين على تواجد المهاجرين العرب والمسلمين في دول الاتحاد الأوروبي إلا أَنْ ما زالت النظرة اليهم على أنهم معضلة لابد التصدي لها خاصة في بعض الدول وعلى رأسها فرنسا.

– أن نظرا لعدم الشعور بالأمان المجتمعي عند المهاجرين الأمر الذي يدفعهم إلى مد جسور التواصل مع المجتمع الأصلي " المجتمع الام" ويتمثل ذلك في العديد من الصور من أهمها التملك في البلد الأم ،الاستثمار المالي الكبير في البلد الأم،قضاء العطلات في بلدهم الأم

–أن النظرة البرجماتية المادية الغربية تلعب دورا سلبيا في الإندماج المجتمعي،بل يصل تأثيرها إلى حد السخط على تلك السياسات في الكثيرمن دول العالم.

– أن الدعوات والتسهيلات الممنوحة من أجل عودة المهاجرين إلى بلادهم الأم لا تؤدي إلا إلى الإحساس بعدم الرضي وقلة الإهتمام بالإندماج والرغبة الجادة في عدم تقوية الوحدة الوطنية بينما الواقع يقول أن المهاجرون يحققون انجازت هائلة للدول المضيفة فالمهاجرون المغاربة بإسبانيا أصبحوا مكونا منتجا وثقافة تغني الأمة الإسبانية و دولتها ففي تقرير رسمي حكومي أطلق عليه اسمel informe La contribución de la inmigración a la economía española، يذكر أن 10٪ من الناتج

(1)هشام نعمة فياض،هجرة العمالة من المغرب إلى اوربا "هولندا نموذجا " دراسة تحليلة مقارنة،المرجع السابق،ص66

([2])http://arabic.euronews.com/2015/12/14/geert-wilders-scoops-politician-award-for-third-time/

المحلي الإجمالي الحالي الإسباني هي من مساهمات العمالة المغربية المهاجرة،وأن تلك المساهمة قدرت ب 3.000 مليون دولار سنويا.

التوصيات

- ضرورة أعادة توزيع المهاجرين من الأصول الأجنبية بشكل أكثر توازنا في مجالات السكن والعمل والدراسة ،وأعطاء الأولوية لإتباع سياسة صحيحة لتشجيع وتحفيز الإندماج "الواعي "
- ضروره زيادة فتح الباب أمام المهاجرين الجدد للعمل في الأعمال الحكومية خاصة الأعمال الإدارية ،والتربوية ،والشرطية ،والاجتماعية،تلك الأعمال التي تسهل على باقي اعضاء المجتمع التعرف على خدماتهم للمجتمع .
- ضرورة أن تدرك المجتمعات المستقبلة وخاصة الحكومات أن المهاجرين ليسوا عبئ على الدولة المستقبلة
- ضروره أن تدرك المجتمعات المستقبلة والحكومات الفرق بين الممارسات الثقافية والدينية .
- أهمية أن تدرك المجتمعات المستقبلة والحكومات أن بالنسبة للشباب العربي فإنه لايهدف إلى الذوبان الثقافي والديني في المجتمع المستقبل بل أنه يهدف إلى تحقيق الإندماج الواعي والفعال
- أهمية تبني دول الاتحاد الأوروبي النموذج البريطلني التي تبنت سياسية التعددية الثقافية إزاء المهاجرين ولم يكن هاجسها تحقيق الإندماج الكامل بل صيغت العلاقة مع المهاجرين في إطار المواطنة، أو الأخذ بالنموذج الكندي الذي نجح نجاحا واسعا من خلال تحقيقة الإندماج الواعي بين السكان الأصليون والمهاجرين المسلمين
- انشاء مراكز مماثلة لمركز الدعم الاجتماعي والإندماج للمسلمينMRCSSI الموجود في كندا والذي اثبت نجاحات عده في مجال قضايا الإندماج "والمساهمة في معالجة عوامل الخطر الناجمة عن الصدمة الثقافية وصدمه ما قبل الهجرة "،بالإضافه إلى دوره البارز في مجال الوقاية من العنف الأسري بين أوساط المهاجرين المسلمين
- أن تكون سياسة الإندماج في دول الدراسة " ألمانيا ،فرنسا ،وهولندا سياسة حقيقية وهادفة وأن لاتكون مجرد خطاب سياسي وايدولوجي بعيد عن الممارسة اليومية،أو أن يهدف إلى إذابة المهاجرين في المجتمعات المضيفة دون مراعاة خصوصيات المهاجرين الثقافية والدينية
- أهمية تعزيز التعاون بين حكومات دول الاتحاد الأوروبي ومؤسسات المجتمع المدني في مجال الهجرة والإندماج لعدد من الأسباب منها واقعية المؤسسات المدنية في تحيد المشاكل وأبعادها المختلفة ،وقدرتها على تصميم برامج تأهيلية تلبي الإحتياجات وتراعي الخصوصيات الثقافية والدينية.

المراجع

1-أحمد بن فارس ابن زكريا،مقاييس اللغة،تحقيق عبد السلام محمد هارون،الجزء الثاني،دار مكتب الاعلام الاسلامي،ايران، 1402،

2-أحمد الزروق محمد الرشيد،مشكلة الإندماج الوطني في أوغندة،المكتب العربي للمعرفة،مصر،2015

3-امحمد مالكي،الإندماج الاجتماعي وبناء مجتمع المواطنة في المغرب الكبير،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات قطر،،2013

4-ألكسندرا جروليموند، حقوق الاحتجاج: تقييم الوضع فى كاليه،الشبكة الدولية للحقوق والتنمية سويسرا ،2014

5-إبراهيم أنيس،واخرون،المعجم الوسيط ،الجزء الاول، طبعة إدارة إحياء التراث الإسلامي قطر، 1985

6- إسلام عبد الله عبد الغني غانم،"أهمية النهوض بالعمل الدعوي في المجتمعات غير الإسلامية"،مجلة مركز البحوث والدراسات الاجتماعية والافريقية ، 2016

7- إسلام عبد الله عبد الغني غانم،ورقة بعنوان" دور الحكم الراشد في التصدي للمهددات الداخلية " الرسول محمد صلى الله عليه وسلم نموذجا وقدوة" ضمن مؤتمر الحكم الراشد وأثره في تحقيق النهوض الحضاري المؤتمر الثالث لمنتدي كوالالمبور المنعقد بالسودان 17/18/19 نوفمبر 2016

8-تقرير الدوحة عن الهجرة،تحالف الحضارات،(قطر،الاجتماع الثاني للمجموعة الرفيعة المستوى،شباط/فبراير ٢٠٠٦ -٢٦

9- حسن يوسف فهمي،الإنتماء للوطن وتعزيزه بالضوابط الشرعية،بدون ناشر مصر، ،2013

10- خالد الوحيشي،"التقرير الإقليمي لهجرة العمل العربية،هجرة الكفاءات العربية، نزيف أم فرص،مجلة إضافات العدد2010،11م،ص2

11-رشيد عريوة،أساليب وطرق اندماج الشركات "دراسة مالية ومحاسبية، جامعة الحاج لخضر باتانة الجزائر،2010

12-سعاد مطر، بناء الحدث في الخطاب الإعلامي الفرنسي، جامعه زايد، الإمارات العربية المتحدة،، 2015

13- سامي الشريف، دور الإعلام العربي في تفعيل الإندماج ،الجامعة الحديثة للتكنولوجيا والمعلومات، مصر ،2008

14-سهيل إدريس، المنهل، ترجمة صبحي الصالح ،الطبعة التاسعة، دار الآداب لبنان ،1986

15-سيدريك شقير،الإدماج الاجتماعي والديمقراطية والشباب في العالم العربي،منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، لبنان 2013

16-عبد الفتاح مراد،موسوعة البحث العلمي وأعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، دار الفكر والقانون مصر،1995

17- غيتا ج. حوراني،"إدارة الثروة البشرية كمنطلق لكبح هجرة الأدمغة والكفاءات في لبنان" ،مجلة الدفاع الوطني،العدد 62 2007،

18-عمر محمد حامد،الاحتكار والمنافسة غير المشروعة،دار النهضة العربية مصر ،2009

19-فاطمة سعد محمد ابو عجل،دور الإعلام في الإندماج النفسي والاجتماعي للمهاجرين العرب،جامعه الكويت،الكويت 2015،

20- ايمن الزهري ،التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية، إدارة السياسات السكانية والمغتربين والهجرة مصر ،2014

21-لويس معلوف اليسوعي، المنجد في اللغة والإعلام،الطبعة السابعة عشر،دار المشرق،لبنان ، 1986.

22-محمد كحط عبيد الربيعي،عادات التلقي لدى المهاجرين العرب للقنوات الفضائية العربية المهاجرون العرب في السويد أنموذجا ، دراسة ميدانية،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، الدنمارك ،2011

23- نور الدين بن بلقاسم، الإدماج والإندماج المفهوم والدّلالات والشروط الموضوعية،المعهد العالي للتنشيط الشبابي والثقافي ببئر الباي ،تونس،2014

25- هشام نعمة فياض،هجرة العمالة من المغرب إلى اوربا "هولندا نموذجا " دراسة تحليلة مقارنة،المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات قطر ،2011

26- جون لوي فيل يوروميد للهجرة 2، وحدة الإدارة العامة للمعونة الأوربية للتنمية والتعاون،المملكة المنحدة، جامعة ساسكس 2012،

References:

-Islam Abdullah Ghanem "The role of anthropology in tackling Unprecedented issues related to societal and psychological matters "Unprecedented Issues"United Kingdom, University of London,2016

- Ibtisam Azem, Arab and Muslim Communities in Germany between Assimilation and Prevention,(Beirut Jadaliyya Arab Studies Institute,2011

-Bryony Hoskins, working towards indicators for Active Citizenship, Ispra: CRELL 31Vol,N 38,(2006(

-Neil Mac Master "Colonial Migrants and Racism: Algerians in France, 1900-1962, (New York, Macmillan Press, 1997

Web site:

-http://www.migrationpolicy.org/programs/migration-data-hub

-https://www.unfpa.org/news?ID=294&filterListType=

-http://www.ekd.de/statistik/mitglieder.html

-http://dw.com/p/CfFD

-www.bamf.de

-http://www.lib-ev.de/

-http://muslimische-stimmen.de /

-http://www.vikz.de/

-http://www.ditib.de/